المسجد الأقصى في شهر رمضان المبارك

تهويد مستمر ومستوطنات صهيونية جديدة في القدس المحتلة

صعّدت حكومة الاحتلال الصهيوني من إجراءاتها القمعية ضد الفلسطينيين في المسجد الأقصى خلال شهر رمضان، حيث صادق رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو قبل أيام على فرض قيود جديدة تمنع أعدادًا كبيرة من المصلين من الوصول إلى المسجد، خاصة أيام الجمعة، وذلك ضمن سياسة ممنهجة لتقليص الوجود الفلسطيني في الحرم القدسي. وقد قررت سلطات الاحتلال نشر ٣,٠٠٠ عنصر أمني في القدس، في إطار استعداداتها لمواجهة الحشود المتوقعة خلال الشهر الفضيل.

يرى المختصون أن هذه الإجراءات تهدف إلى فرض سيطرة صهيونية كاملة على المسجد الأقصى، سياسيًا وإداريًا، وإضعاف دور الأوقاف الإسلامية، تمهيدًا لفرض واقع تهويدي جديد. كما تحاول جماعات "المعبد" المتطرفة استغلال هذه الأوضاع لفرض أداء طقوسها الدينية داخل المسجد بشكل علني، في تحدٍ واضح للمسلمين.

ويؤكد باحثون أن الاحتلال يكرّس نفسه كجهة مسؤولة عن الأقصى، ويحاول فرض سيادته عليه بمرور الوقت. وحذروا من أن التهاون مع هذه السياسات قد يؤدي إلى تكريس الاحتلال الكامل للمسجد، وسط دعوات إلى التواجد بكثافة رغم القيود.

ويهدف الاحتلال إلى تقليص أعداد المصلين عبر فرض قيود مشددة تشمل الفئات المسموح لها بالدخول، وإقامة الحواجز العسكرية، مما يفاقم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في القدس. وتعتبر هذه السياسات جزء من مساعٍ أوسع لفصل الضفة الغربية عن القدس، لكنها حتى الآن لم تنجح بسبب استمرار تدفق المصلين.

كما ويستغل الاحتلال غياب ردود الفعل الجادة لتنفيذ مخططاته، محذرًا من أن نجاحه في تقليل أعداد المصلين سيمنحه الفرصة لتقسيم المسجد وفرض واقع جديد يخدم أجنداته التهويدية. وأكد أن شد الرحال إلى المسجد بأعداد كبيرة، حتى مع الحواجز، يُربك حسابات الاحتلال.

وقد كثفت قوات الاحتلال وجودها في محيط القدس، ونصبت الحواجز العسكرية، ومنعت العديد من الفلسطينيين من الوصول إلى المسجد، خاصة كبار السن القادمين من الضفة الغربية، رغم الأجواء الباردة. ويأتي ذلك ضمن سياسة ممنهجة تهدف إلى إفراغ الأقصى من المصلين وإضعاف الصلة بين الفلسطينيين والمسجد، مما يستدعي تصديًا واسعًا لهذه المخططات.

مستوطنات جديدة في القدس المحتلة

هذا، وتعتزم حكومة الاحتلال الصهيوني المصادقة على بناء ١٠٣٠ وحدة استيطانية جديدة في مدينة القدس المحتلة، موزعة بين بلدتي صور باهر وجبل المكبر، وذلك في إطار تصعيد سياسة التهويد وتغيير التركيبة السكانية في المدينة.

وفقًا للخطة المنشورة في وسائل الإعلام العبرية، سيتم بناء ٣٨٠ وحدة سكنية في مستوطنة "نوف تسيون" بالقرب من جبل المكبر، إلى جانب إنشاء مدرسة، وكنيسين، ومناطق تجارية. كما ستتم إضافة ٦٥٠ وحدة سكنية أخرى بالقرب من حي صور باهر، بين كيبوتس مستوطنة "رمات راحيل" وحي "هار حوما"، إلى جانب مرافق أخرى تشمل مدرسة ابتدائية، وكنيس، ومركز مجتمعي، ورياض أطفال.

تأتي هذه المشاريع ضمن مخطط الاحتلال الهادف إلى تطويق القدس المحتلة بالمستوطنات، وعزل الأحياء الفلسطينية عن بعضها البعض، مما يعزز مخاطر التهجير القسري وتغيير الهوية الديمغرافية للمدينة. ويسعى الاحتلال من خلال هذا التوسع الاستيطاني إلى فرض مشروع "القدس الكبرى"، الذي يهدف إلى ضم المستوطنات المحيطة بالمدينة المحتلة وإدماجها في الكيان الصهيوني، بهدف تهويدها وطمس معالمها الفلسطينية.

كما تشمل هذه المخططات ضم مستوطنات رئيسية مثل معاليه أدوميم، وبيتار عيليت، وجعفات زئيف، وأفرات، ومعاليه مخماش. هذه المستوطنات تقع شمال وشرق وجنوب القدس، مما يؤدي إلى إحكام الحصار على المدينة وفصلها عن الضفة الغربية. وسيؤدي تنفيذ هذه المخططات إلى قطع التواصل الجغرافي بين بيت لحم والخليل في الجنوب، ورام الله ونابلس في الشمال، مما يعزل القدس بالكامل عن محيطها الفلسطيني، ويعزز الاحتلال الصهيوني عليها.

إلى جانب التوسع الاستيطاني، يسعى الاحتلال إلى فرض واقع ديمغرافي جديد في القدس من خلال تهجير السكان الفلسطينيين، وتقليل أعدادهم لصالح المستوطنين، بهدف خلق أغلبية يهودية مصطنعة، في إطار خطة طويلة الأمد لتغيير الهوية العربية والإسلامية للمدينة.

تصاعد عمليات الاستيطان في الضفة الغربية

وبالتزامن، تصاعدت عمليات الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة، حيث بدأ مستوطنون في إقامة بؤرة استيطانية جديدة على أراضي بلدة حوارة جنوبي نابلس، من خلال نصب خيام وبيوت بلاستيكية على قمة جبل رأس زيد، ضمن حوض زعترة. وأفادت مصادر محلية بأن المستوطنين يعملون على تجريف هذه الأراضي منذ أكثر من شهر، في خطوة تهدف إلى فرض وقائع جديدة على الأرض لصالح المشروع الاستيطاني.

وفي السياق ذاته، أكدت هيئة مقاومة الجدار والاستيطان أن المستوطنين حاولوا خلال الشهر الماضي إقامة ٨ بؤر استيطانية جديدة، معظمها ذات طابع زراعي ورعوي، توزعت في عدة محافظات، من بينها طوباس، أريحا، الخليل، بيت لحم، رام الله، طولكرم، ونابلس.

وترى الهيئة أن تصاعد هذه الأنشطة الاستيطانية يهدف إلى تمزيق الجغرافية الفلسطينية، وفرض سيطرة تدريجية على الأراضي، حيث يبدأ المستوطنون بإنشاء تغييرات ميدانية غير قانونية، ليأتي لاحقًا المستوى الرسمي الصهيوني ويعمل على تشريع هذه المستوطنات، وتزويدها بالخدمات، وتحويلها إلى مستوطنات رسمية قائمة.

في جانب آخر، صعّد المستوطنون من اعتداءاتهم ضد الفلسطينيين، حيث احتجزوا عددًا من المزارعين في بلدة نحالين وقرية حوسان غرب بيت لحم، وذلك تحت حماية قوات الاحتلال الصهيوني. وقد هاجمت مجموعة من المستوطنين المزارعين أثناء قيامهم بتقليم أشجار الكرمة في منطقة بانياس، ومنعتهم من مواصلة عملهم، قبل أن تتدخل قوات الاحتلال وتقوم باحتجازهم.

وتم التعرف على بعض المزارعين المحتجزين، ومن بينهم عاطف عبد الله صافي ونجله هيثم، ومحمد محمود صافي، وجمال محمد صافي، بالإضافة إلى اثنين آخرين من قرية حوسان.

تشير هذه التطورات إلى تصعيد خطير في سياسات الاستيطان والتهويد، حيث يتم استهداف الأراضي الفلسطينية بأساليب متعددة، تشمل إقامة بؤر استيطانية جديدة، والتضييق على المزارعين، ومنعهم من الوصول إلى أراضيهم، في إطار استراتيجية تهدف إلى تعزيز السيطرة الصهيونية وفرض واقع استيطاني جديد على الأرض.

الاحتلال يواصل عملياته الإجرامية في جنين

من جانب آخر استشهد ثلاثة فلسطينيين برصاص جيش الاحتلال الصهيوني في مدينة جنين، في وقت واصل فيه الاحتلال حملة اقتحاماته لمناطق عدة بالضفة الغربية المحتلة، في ظل عمليته العسكرية بجنين وطولكرم.

فيما شنّ جيش الاحتلال حملة دهم لمنازل واعتقالات واسعة في بلدة عزون شرقي مدينة قلقيلية واعتقل نحو ٢٠٠ شاب.

وفي التفاصيل، أعلنت وزارة الصحة الفلسطينية استشهاد شابين برصاص الاحتلال، بينما قالت جمعية الهلال الأحمر، إن طواقمها نقلت الشهيدة فايزة أبو غالي (٥٨ عاما) برصاص الاحتلال من حاجز الجلمة العسكري إلى مستشفى جنين الحكومي.

وسبق أن أطلقت قوات الاحتلال النار على سيارات الإسعاف ومنعتها من الوصول إلى مصاب في الحي الشرقي بمدينة جنين.

هذا ونفذت قوات الاحتلال حملة اعتقالات ومداهمات في مناطق مختلفة من الضفة، ووسعت حملتها العسكرية إلى بلدة عزون قضاء قلقيلية شمالي الضفة واعتقلت عشرات الشبان وأخضعتهم لتحقيقات ميدانية، وسط انتشار مدرعات الاحتلال في عدد من الأحياء في البلدة.

كذلك، اقتحمت قوات الاحتلال عدة مناطق في مدينة جنين ومخيمها، خاصة في الحي الشرقي من المدينة، بينما حاصرت بلدة قباطية وقصفت منزلاً بالقذائف، فيما أكدت مصادر طبية أن قوات الاحتلال أصابت شاباً في جنين، وأكد الهلال الأحمر أن قوات الاحتلال منعت طواقمه في جنين من الوصول إلى إصابة في الحي الشرقي.

وواصلت قوات الاحتلال إجبار العائلات على إخلاء منازلها في الحي الشرقي بمدينة جنين، في ظل استمرار العدوان على المخيم لليوم الـ٥٠.

إلى ذلك، اقتحمت قوات الاحتلال مدينة نابلس ومخيم عسكر القديم واعتقلت عدداً من الشبان، بينما اقتحمت القوات بلدة بيرزيت شمال رام الله وسط اندلاع مواجهات وإطلاق رصاص حي من قبل القوات، قبل أن تنسحب مخلفة إصابة شاب بالرصاص الحي في القدم، و٣ معتقلين بعد الاعتداء عليهم بالضرب المبرح.

وشن الاحتلال حملة اعتقالات في مدينة الخليل وضواحيها لليوم الثالث على التوالي، فيما أكد الهلال الأحمر أن طواقمه تعاملت مع ٤ إصابات رصاص حي في بلدة بيت فجار بمحافظة بيت لحم، جرى نقلها إلى المستشفى.

يأتي ذلك، في وقت تواصلت هجمات المستوطنين على الفلسطينيين وممتلكاتهم، وأكد رئيس مجلس قروي أم صفا شمال غرب رام الله، مروان صباح، أن مستوطنين أحرقوا مرآبا وعددا من السيارات عقب هجوم نفذوه على القرية.

٣ شهداء في جنين ومستوطنون يحرقون مركبات قرب رام الله

تواصل الخروقات "الصهيونية" في غزة

ويواصل الاحتلال الصهيوني إغلاق المعابر لليوم العاشر على التوالي، فيما يمنع إدخال المساعدات لقطاع غزّة، الأمر الذي فاقم الأوضاع الإنسانية على المستويات كافة.

وعلى الرغم من أن اتفاق وقف إطلاق النار "الهش" في قطاع غزّة يتواصل لليوم ٥٢ على التوالي، فإن خروقات الاحتلال الصهيوني تتواصل، فيقصف ويقتل ويرفض تنفيذ بنود الاتفاق والانتقال إلى مرحلته الثانية من الاتفاق، بعد انتهاء الأولى مطلع آذار/ مارس الجاري، وسط أحاديث عن مفاوضات تسير لإنقاذ الموقف.

ولم يكتف الاحتلال بإغلاق المعابر، بل قطعت الكهرباء عن غزّة، تحديدًا عن محطة التحلية، ما أثار ردود فعل غاضبة، تزامنًا مع الحديث عن إقرار رئيس أركان جيش الاحتلال الصهيوني إيال زامير خططًا عسكرية لاستئناف الحرب على غزّة، في حال فشلت المفاوضات.

وقد حذر مدير بلدية دير البلح، طارق شاهين، من وقوع كارثة بيئية وصحية خلال الأيام المقبلة، إثر قرار الاحتلال الصهيوني الأخير بقطع التيار الكهربائي عن محطة تحلية المياه الرئيسية في دير البلح، والتي تغطي ٤٠٪ من حاجة السكان في المحافظة الوسطى وخان يونس ورفح.

وقد حذر المكتب الإعلامي الحكومي بغزّة، من أن استمرار منع المساعدات وإطباق الحصار على قطاع غزّة بإغلاق المعابر، ينذر بمزيد من تدهور الواقع الإنساني المنكوب على الصعيد المعيشي والصحي والبيئي، مع عودة شبح المجاعة وانعدام الأمن الغذائي والمائي، وانهيار المنظومة الصحية بشكل شبه تام.

وضمن خروقات الاحتلال الصهيوني المستمرة في قطاع غزة، استشهدت فلسطينية بقصف بطائرة مسيّرة للاحتلال الصهيوني في بلدة الشوكة شرق مدينة رفح جنوب القطاع.

وذكرت وزارة الصحة في قطاع غزة أن حصيلة العدوان الصهيوني ارتفعت إلى ٤٨ ألفًا و٥٠٣ شهداء، و١١١ ألفًا و٩٢٧ إصابة، منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر للعام ٢٠٢٣.

ويعرقل رئيس الوزراء الصهيوني بنيامين نتنياهو، بدء مفاوضات المرحلة الثانية، ويريد تمديد المرحلة الأولى من صفقة التبادل للإفراج عن أكبر عدد ممكن من الأسرى الصهاينة في غزة، دون استكمال الاستحقاقات العسكرية والإنسانية المفروضة في الاتفاق خلال الفترة الماضية.

١٠ أيام على إغلاق المعابر وشهيدة جنوب غزة

قائد حركة أنصار الله:

الإجراءات العسكرية لإسناد غزة ستكون حيز التنفيذ مع انتهاء المهلة المحددة

أكّد قائد حركة أنصار الله في اليمن السيد عبد الملك الحوثي الجاهزية العالية لتنفيذ العمليات اليمنيّة ضد العدو الصهيوني، فور انتهاء المهلة المحددة وهي ٤ أيام، والتي لم يتبقَّ منها سوى أقل من ٢٤ ساعة.

وفي كلمة له بشأن المهلة المحددة بشأن غزة وتطورات الوضع في سورية، قال السيد الحوثي: "نحن على موقفنا في ما يتعلّق بالمهلة المحددة لإدخال المساعدات إلى قطاع غزة، والقوات المسلحة على أهبة الاستعداد لتنفيذ العمليات".

وأضاف: "ستبدأ الإجراءات العسكرية لتكون حيّز التنفيذ منذ لحظة انتهاء المهلة المحددة إن لم تدخل المساعدات إلى قطاع غزة"، لافتًا إلى أنّ "مسؤولية الأنظمة العربية والإسلامية أن تسعى لإدخال المساعدات إلى قطاع غزة وأن تضغط لفعل ذلك"، مردفًا: "نقوم بالتذكير بمسؤولية الأنظمة العربية والإسلامية لإقامة الحجة عليها، وإلّا فنحن نعرف أنّ الكثير منها لا تلتفت إلى إدخال المساعدات لقطاع غزة".

كما تطرّق السيد الحوثي إلى المجازر التي حصلت وتحصل في الساحل السوري، مؤكدًا أنّ ذلك "إجرام فظيع يجب إدانته واستنكاره ويجب السعي الحثيث لوقفه"، مشيرًا إلى أنّه ليس من المقبول تبرير الجرائم في الساحل السوري ولا التغطية عليها ولا التقليل من حجمها أو من فظاعتها، محذرًا من أنّ "المسلك الإجرامي في قتل المسالمين العُزّل من السلاح وفيهم الأطفال والنساء، ليس من الإسلام في شيء".

وشدد السيد الحوثي على أنّ "الصهاينة يمتلكون الروحية الإجرامية والمنهج الإجرامي، ويمتلكون الفلسفة التي تبيح مثل هذا الإجرام الفظيع جدًّا"، مجدّدًا التأكيد على أنّ "الجرائم في الساحل السوري خدمة فعلية لأميركا والكيان الصهيوني، إذ تصب في سياق الخطة الصهيونية لتمزيق النسيج الاجتماعي السوري".

كذلك، أشار إلى أنّه كان من المفترض أن يكون كل أبناء الشعب السوري بمختلف اتجاهاتهم، محميّين بالدولة، وبالأخص المواطنين المُسالمين العُزّل من السلاح.

ودعا السيد الحوثي إلى أن يكون للجميع موقف واضح يستنكر تلك الجرائم في سورية، ويتبرّأ منها ويسعى أيضًا للضغط لإيقافها.